

كوآملاری عیراق
داد کای بالایی نوبتینهادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٧٠/تحدیة/تیمیز/٢٠١٣

تلشفت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامی ووجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التکتیبدی وعبود صالح التیمی ومیقاتیل شمسون نس کورکس وحسین ابو اکثم المائونین بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المییز/المدعی علیه الاول / وزیر الداخلية / إضافة لوظيفته / وكيله التقی
التقوی بشر سعد داود .
المییز علیه / المدعی / اید لاقدم سعد وکیله المدعی حسین سفاح رحیم الرکابی .

الترغاه

ادعی المدعی (المییز علیه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري ان موقفه نخرج من التکیة العسکریة عام ١٩٩٧ وملح رتبة ملازم اول في تموز عام ٢٠٠٠ واستمر في الخدمة لغاية ٢٠٠٣/١١/٩ وبعد سقوط النظام البائد التحق بالعمل في وزارة الداخلية / المديرية العامة لشرطة محافظة واسط بموجب الامر الإداري المرقم (١٧١٠) في ٢٠٠٣/٧/٣١ واستمر بالعمل ضمن تشكيلات وزارة الداخلية وتم ترقيته الى رتبة تقی في تموز ٢٠٠٧ وتلقب لعدة مرات إضافة خدمته من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٦ ، غصاً بأن امر تقيته على ملاك وزارة الداخلية صدر بموجب الامر الديواني الصادر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة المرقم (١٢٣٨/١١٦) في ٢٠٠٩/١٢/٢٨ وتلقب وزارة الداخلية /وكالة الوزارة لشؤون الادارية والمالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد المرقم (١٠٤٤٦) في ٢٠١٠/٣/١٤ وتلقب وزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /مديرية الإدارة/ إدارة الضباط المرقم (١٤٣٦٦) في ٢٠١٠/٣/٢٩ والمتضمن (تثبيت تعيين الضباط المثبتة اسمائهم في القوائم المرقفة على ملاك وزارة الداخلية واعتباراً من تاريخ تعيينهم ومباشرتهم بالعمل ضمن تشكيلات الوزارة) وكان تسليته (٢٤) من الامر المذكور لغاً ، وقد منح قديماً لمدة سنة بموجب الامر الصادر من وزارة الداخلية

كوآماری حیراق
داد کای بالایی نیولکوحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠ (التحادیة) / تموز / ٢٠١٣

المرفق (٢١١٩٤) فی ٢٠٠٥/٧/١٠. وبشاریخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ وثلاثاء مدهنته اوکتر
المجاریع الازھلیة اصیب بجروح بالغة فی رأسه وقد تم اعطیار اصیاته اتناء الخدعة
ومن جراهما وشعونه بالامتیازات المقررة بموجب کتاب مجلس الوزراء وصحیح کتاب
وقائفة الوزراء لشؤون الشرطة/التقاعد المرفق (٣٥٣١٦) فی ٢٠٠٨/٩/١٣ .
الا ان وزارة الداخلية لم تقوم باحساب خدمته السابقة لإصدار امرها بتثبینه راسم صدور
اسر من القادد العام لظوات المستحقة ونص الامر علی احساب خدمته من تاریخ التعاقد
بالتوریة وان الامر الدیونی لم يتم ثقله ومزال ساری المفعول بالإضافة فی ذلك ان التوریة
لم تقم بتصدید عنوانه الوطوقی هل هو متعاقد ام متبرع لم ضابط ام شرطی لاسیما
انه كان یارس منصب ضابط قضی بدلیل قیادته لعدد من الشرطة بمداخلة اوکتر الازھابین
واصیاته ، قدم طلباً بشاریخ ٢٠١١/٢/١٣ لغرض احساب خدمته من تاریخ ٢٠٠٣/٧/٣١
ونقلیة ٢٠٠٦/٢/٢٧ وتم ركض طلبه فی ٢٠١١/٢/٢٨ . تقلم بشاریخ ٢٠١١/١١/٩
ولم رفضه فی ٢٠١١/١٢/٥ . أقام المدعی دعواء بواسطة وكيله بشاریخ ٢٠١٢/١/١٥
طلباً الحکم باحساب خدمته من تاریخ ٢٠٠٣/٧/٣١ ونقلیة ٢٠٠٦/٢/٢٧
وإضافة القدم الممنوحة له ، ونتیجة الترافعة المحضورية التفتیة أصدرت محكمة القضاء الإداری
بشاریخ ٢٠١٢/٧/٢٣ وبعدد الاضطرارة (١٣/ای/٢٠١٢) حکماً بقضی بإلزام المدعی علیه
الاول/إضافة لوظیفته باحساب مدة خدمة المدعی للفترة من ٢٠٠٣/٧/٣١ ونقلیة ٢٠٠٦/٢/٢٧
ورده دعواء عن طلب إضافة مدة القدم المعلومة له لعدم وجود امتناع من المدعی علیه
باحتسابها وردھا فیما يخص المدعی علیه الثاني (مدير عام شرطة محافظة واسط/إضافة لوظیفته)
كونه لا یمتلك التخصیص الممنوع ، وقد اعيد القرار منقوضاً بموجب قرار المحكمة الاتحادیة العليا
المرفق (١٣٧/التحادیة/تبریز/٢٠١٢) فی ٢٠١٢/٩/٢٥ واتباعاً لتقرر التیمیزی المذكور
تلقا أصدرت محكمة القضاء الإداری بشاریخ ٢٠١٢/١٢/١٧ حکماً بقضی بإلزام المدعی علیه
الاول/إضافة لوظیفته باحساب مدة خدمة المدعی للفترة من ٢٠٠٣/٧/٣١ ونقلیة ٢٠٠٦/٢/٢٧
ورده دعواء عن طلب إضافة مدة القدم المعلومة له لعدم وجود امتناع من المدعی علیه
باحتسابها وردھا فیما يخص المدعی علیه الثاني (مدير عام شرطة محافظة واسط/إضافة لوظیفته)

كواليتي عيراق
داد كاي بالاي نييتيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠/اتحادية/تسيز/٢٠١٣

كونه لا يملك الشخصية المعنوية . طعن التمييز بالحكم بواسطة وكيهه أمام المحكمة الاتحادية العليا
بالتحسنة التمييزية الصادرة ٢٠١٢/٦/١٣ طلباً لفضله للأجباب الواردة فيها .

القرار

لدى التسديق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وبندى عطف النظر على الحكم التمييزي
وجد أنه لما استدل اليه من اجباب صحيح وموافق للقانون ذلك أن المدعي يطعن بأمتناع المدعي
عليه الاول وزير الداخلية /إضافة لتوقيفنه من احتساب خدمته للفترة من ٢٠٠٣/٧/٣١ وتغاية
٢٠٠٦/٢/٢٧ بعد ان قدم شكلاً بهذا المعال رفع بكتاب المديرية العامة لشرطة محافظة واسط المرقم
(٢٣٥٩) في ٢٠١١/٢/١٣ وقد رفض الطلب بكتاب ووزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون لشرطة
المرقم (١٤٥٥) في ٢٠١١/٢/٢٨ وحيث قد تبين ان المدعي أعيد تعيينه على ملاك مديرية
شرطة محافظة واسط بموجب الأمر الإداري المرقم (١٧١٠) في ٢٠٠٣/٧/٣١
ثم صدر أمر وزارة الداخلية المرقم (٣٥٧٩) في ٢٠٠٦/٢/٢٧ القاضي بتثبيت إعادة مجموعة من
الضباط بما فيهم المدعي وبعد ذلك صدر الأمر التديواني المرقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٩
من مكتب القائد العام للقوات المسلحة والذي تضمن تثبيت تعيين عدد من الضباط على
ملاك وزارة الداخلية واعتباراً من تاريخ تعيينهم ومباشرتهم بالعمل ضمن تشكيلات وزارة الداخلية
وتأيد شعول المدعي بالأمر أعلاه بموجب كتاب القيادة العامة للقوات المسلحة المرقم (٢١٤/١/٦)
في ٢٠١٢/٥/١٤ وحيث قد تأيد تثبيت المدعي على ملاك وزارة الداخلية وحيث ان قرار التثبيت
تختلف لا منشأ التمرکز الطنوتية ويمتد اثره الى لحظة انشاء هذا التمرکز وحيث ان تاريخ التثبيت قد
تأيد رسمياً في ٢٠٠٣/٧/٣١ وحيث ان أمتناع المدعي عليه الاول عن احتساب مدة المطالب بها
خدمة قضية للأغراض الخاصة لم يستدل اليه سبب من القائلون وحيث ان المدعي
لم يقدم طلباً بأحتساب مدة الخدمة المعنوية لضباط قيادة شرطة واسط بموجب الأمر
المرقم (١٢١٩١) في ٢٠٠٥/٧/١٠ ولم يقدم ماثبت أمتناع المدعي عليه الاول من احتساب
تلك المدة وبناء على ماقدم فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها القاضي بإلزام المدعي عليه
الاول وزير الداخلية/إضافة لتوقيفنه بأحتساب مدة خدمة المدعي للفترة من ٢٠٠٣/٧/٣١

كوتاماري عراقي
داد كاي بالان نيوتيلكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠/التعدية/تسيز/٢٠١٣

ولغاية ٢٠٠٩/٢/٢٧ ورد دعور المدعي فيما يتعلق بطلب اضافة مدة التقدم المتوقعة
له لعدم وجود ما يثبت استنجاح المدعي عليه الاول من احتسابها وقضت ايضاً برد الدعور
بالنسبة للمدعي عليه الثاني/اضافة لوقتيله من جهة تخصصه كونه لايتبع
بالشخصية المعنوية وحيث أن قرار محكمة القضاء الإداري بقرائه السكوت
قد جاء مغايراً وموافقاً للتأويل فقرر تصديقه ورد الطعون التمييزية
وتعيين التمييز رسم التمييز وصغر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس
مهدت محمود

العضو
لثروق محمد السامي

العضو
جبار ناصر حسين

العضو
لكرم طه محمد

العضو
لكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب الفقيهيدي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوريس

العضو
حسين ابو التمن